هل الاصلاح الاجتماعى ☆

يحتاج إلى تحديد النسل فى مصر

لحضرة صاحب السعادة محمود توفيق حفناوى باشا

يشعر الفرد منا بأنه جزء من مجموع الأسرة أو القبيلة أو الدولة ، فإذا زاد هذا المجموع عدداً ، فإنه يشعر بالقوة والاطمئنان ، وقد انطبعت هذه الفكرة فى أذهاننا وأذهان أجدادنا منذ أقدم العصور ، ولهذا كان الحديث فى تحديد النسل حديثا كريها لا يستسيغه عقلنا الباطن ، ولا يقبله رؤساء القبائل ، ولا زعماء الشعوب أو الأديان .

ولعلكم مازلتم تذكرون خطب هتلر وموسوليني وتوجو التى كانوا يطالبون فيها للألمان والطليان واليابانيين بمكان تحت الشمس ، لأن بلادهم ضاقت بسكانها وكيف كانوا يتملقون شعوبهم بقولهم انها شعوب قوية عظيمة شابة سريعة التوالد . ويزعمون أن هذه الشعوب هى التى اصطفاها الله لترث الأرض وما عليها ، ويصفون الشعوب القليلة التوالد بأنها منحلة انتابتها الشيخوخة ومآلها إلى الفناء السريع .

ولم تكن هذه الأقوال جديدة أو مبتكرة ، فقد كررها زعماء القبائل والأديان والشعوب منذ فجر التاريخ ، فلم يلجأ واحد من هؤلاء الزعماء إلى تشجيع فكرة تحديد النسل ، بل كانوا جميعا على العكس من ذلك وبدون استثناء يشجعون زيادة التكاثر ، فإذا ما ازداد عدد أتباعهم أتيحت لهم الفرصة لمهاجمة من كانوا أقل منهم عدداً وقوة لسلب أراضيهم ومواردهم الطبيعية .

وكان أول من درس موضوع تحديد النسل دراسة علمية الاقتصادى الانجليزى Malthus الذى نشر رسالة سنة ١٧٩٨ عن سكان العالم بين فيها أن الانسان

☆ أجريت مناظرة بين سعادة محمود توفيق حفناوى باشا وبين حضرة صاحب العزة محمد خطاب بك بقاعة المحاضرات الجامعة الأمريكية بالقاهرة فى يوم ٢ فبراير سنة ١٩٥١ ، وهذا هو نص الشطر الذى ألقاه سعادة محمود توفيق حفناوى باشا . وسننشر الشطر الذى ألقاه سعادة محمد خطاب بك فى العدد القادم .

إذا تكاثر تكاثرا طبيعيا ، فإن عدد سكان العالم يتضاعف مرة كل ٢٥ سنة بمتوالية هندسية ، فى حين أن الغذاء اللازم له لايزداد فى نفس المدة إلا بمتوالية حسابية ، وأنه بعد مرور فترة قصيرة من الزمن سيصبح الغذاء الذى تنتجه الأرض غير كاف للجنس البشرى ، واقترح أن يلجأ العالم إلى تحديد النسل .

ولكن القرن التاسع عشر الذى جاء بعد نشر هذه الرسالة محا من ذاكرة الدول الأوربية الخطر الذى تنبأ به Malthus ، فقد تمخض هذا القرن عن الثورة الصناعية فى أوربا فازداد الانتاج ازديادا سريعا بواسطة الآلات والاختراعات الحديثة ، واستغلت هذه البلاد مستعمراتها فى آسيا وأمريكا وأفريقيا ، واتسعت الزراعة فى الأراضى البكر فى الولايات المتحدة وكندا واستراليا ، وأمكن تحويل الأزوت الجوى إلى سماد فتضاعف الانتاج الزراعى ، وصار من السهل نقل الأغذية بقوة البخار من أقصى العالم إلى أقصاه بسرعة لم تكن مألوفة ، حتى الأغذية السريعة التلف كاللحوم والخضر والفاكهة والألبان أمكن حفظها سليمة بوسائل مختلفة ونقلها بسرعة إلى أماكن تبعد آلاف الأميال عن مصادر انتاجها ، فإذا سرت فى أسواق لندن مثلا وجدتها مكتظة بلحوم الأرجنتين وزبد استراليا وبرتقال جنوب أفريقيا .

كل هذا لم يدخله Malthus فى حسابه عندما كتب رسالته السالفة الذكر ، ولهذا فإن أوربا التى سبقت غيرها صناعيا أمكنها أن تواجه زيادة السكان دون مشقة كبيرة وليس هناك أدنى شك فى أن التقدم الصناعى والعلمى سيسيران بخطوات أسرع فى المستقبل ، فنحن الآن على أبواب استغلال القوى الذرية للأغراض السلمية والانتاجية ، وقد أمكن تركيب بعض المواد العضوية فى المعامل ، وهى التى كان يظن أنها لا تنتج إلا من أحياء ، وليس من المستبعد أن نرى فى عهد قريب بعض الأغذية تصنع فى بعض المصانع من مصادر غير حية فيستغنى العالم بالتدريج عن الأغذية النباتية والحيوانية ، وبالتالى عن الزراعة وتربية الحيوان .

وقد يتحقق هذا بأسرع مما نتصور ، وقد لا يتحقق إلا ببطء شديد ، ولهذا فإنه يجب علينا أن نواجه الحقائق التى تواجهنا الآن ، وأن نحل مشاكلنا القائمة بالوسائل التى بين أيدينا .

قلنا إن التقدم الصناعي والعلمي الذي عم غرب أوربا ابتداء من القرن التاسع عشر ساعدها إلى حدما على حل مشكلة ازدياد السكان المطرد التي تكلم عنها Malthus بكثير من التشاؤم ، على أن هذا الحل كان على حساب البلاد الأقل تقدما في آسيا وأفريقيا .

فأوربا وشمال أمريكا وهما يضمان ⅓ سكان العالم يستهلكان الآن ⅔ مجموع الأغذية العالمية ، بينما سكان آسيا وعددهم يبلغ ⅔ سكان العالم يستهلكون أقل من ⅓ الغذاء الناتج .

ثم إن ⅔ سكان العالم يستهلك الفرد منهم يوميا في المتوسط ٢٧٥٠ كالوري بينما يستهلك نصف العالم أقل من ٢٢٥٠ كالوري ، وهذا المقدار فضلا عن عدم كفايته فإنه غذاء غير متوازن لاحتوائه على أقل مما يجب من الأغذية الوقائية كاللحم والخضر والفاكهة والفيتامينات والأملاح المعدنية التي لابد منها للنمو وللاحتفاظ بالصحة الجسمية والعقلية ، والذين لايحصلون على المقادير الكافية من هذه الأغذية الوقائية لا تكتمل قوتهم ، وتقل مقدرتهم على الإنتاج والعمل ويموتون جوعا ولكن ببطء .

وقد أبدى Lord Orr أن انتاج الطعام يجب أن يزيد بنسبة تتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ ٪ ليكفي سكان العالم الحاليين ، وقدر زيادة الإنتاج من الأصناف المختلفة ليحصل كل فرد على الغذاء الكافي بالنسب الآتية :

حبوب	٥٠ ٪
ألبان ومنتجاتها	١٢٥ ٪
لحوم	٩٠ ٪
زيوت نباتية	١٢٥ ٪
فواكه وخضر	٣٠٠ ٪

ومع أن انتاج هذا المقدار مستحيل في الوقت الحاضر ، فإن سكان العالم يزدادون ٥٠٠٠٠٠ يوميا .

فقد كانوا سنة ١٩٠٠ ١٦٠٠ مليون

فصاروا سنة ١٩٥٠ ٢٥٠٠ مليون

وسيصبحون سنة ٢٠٠٠ : ٣٣٠٠ مليون إذا استمر التكاثر بالسرعة ذاتها .

إن كلمة Overpopulation أو زيادة السكان تعبير أسيء فهمه واستعماله كثيراً فالأراضى الزراعية تختلف كثيرا فى مقدرتها على الإنتاج ، كما أن الثروة المعدنية تختلف اختلافا كبيراً بين بلد وآخر . وليس من الضرورى أن تنتج كل مملكة ما يكفى سكانها من الغذاء ، لأنه إذا توفر انتاجها الصناعى والمعدنى أمكنها أن تستبدل الفائض منه بما ينقصها من غذاء ، ولذلك فإن مملكتين قد تكونان متساويتين فى المساحة ، وعدد السكان ، ومع ذلك فإن احداهما تعتبر مكتظة بالسكان overpopulated لأن انتاجها لا يكفيهم فى حين أن جارتها قد تعتبر زائدة عن حاجة سكانها Underpopulated لأن إنتاجها وافر يزيد كثيرا عن حاجات أهلها ، فالمسألة إذن هى مسألة توازن بين عدد السكان وكمية الانتاج .

وعلى ذلك لايجوز لنا — كما يفعل البعض — ان نقسم المساحة على عدد السكان ونقارن بين كثافة السكان فى الميل المربع فى الدول المختلفة ، بل يجب ان يكون تقديرنا هو معادلة بين عدد السكان والانتاج الاقتصادى.

فى سنة ١٨٩٧ بلغ عدد سكان مصر ٩،٧ ملايين ، وبلغ ١٩ مليونا فى سنة ١٩٤٧ أى أنه صار الضعف ، أما عدد المواليد والوفيات بالنسبة للألف فهو كما يلى فى البلاد الآتية :

البـــــلاد	المواليـــد	الوفيـات
بلجيكا	١٧،٨	١٣،٣
فرنسا وانجلترا	٢١،٠	١٢،١
اســـتراليا	٢٤،٠	١٠،١
الولايات المتحدة	٢٥،٨	١٠،١
الهنـــد	٣٣،٣	١٩،٧
مصر	٤٢،٦	٢٧،٧

وكان عدد المواليد فى مصر سنة ١٩٤٢ : ٣٨،٢ والوفيات ٢٨،٧ فالفرق ٩،٥ فى الالف فبلـــغ سنة ١٩٤٦ : ٤٢،٦ والوفيات ٢٥،٩ فالفرق ١٦،٧ فى الالف

وكان فى سنة ١٩٤٧ : ٤٣،٥ والوفيات ٢١،٣ « ٢٢،٢ فى الالف

وهذا ينبئ بأن عدد سكان مصر سيبلغ نحو ٤٠ مليونا فى مدى ٣٠ سنة .

وفى البلاد التى تعمل بها احصائيات وافية يستخرج الاقتصاديون رقما يسمونه عامل الانتاج Index of Productivity وهو حاصل قسمة صافى الانتاج على عدد المشتغلين بالزراعة أو الصناعة والذين يتعيشون منها .

وهذه أرقام عامل الإنتاج فى بعض البلاد الزراعية :

نيوزيلاندا	٧٧٠	المجر	٨٠
الولايات المتحدة	٢٧٢	اليابان	٢٤
فرنسا	١٠٠		

أما فى مصر فإذا قدرنا الأراضى الزراعية بستة ملايين من الأفدنة « وهو رقم مبالغ فيه » ومتوسط صافى إيراد الفدان ٢٥ جنيها « وهو أيضا رقم مبالغ فيه » ، وعدد المشتغلين بالزراعة أو يتعيشون منها ١٢ مليونا « والحقيقة أنه أقرب إلى ١٥ مليونا » كان عامل الإنتاج الزراعي عندنا بين ١٠ و ١٣ .

أى أن المشتغلين بالزراعة فى نيوزيلانده ينتجون ويكسبون منها أكثر من المصريين ٧٧ مرة لاتساع رقعة أراضيهم ولاعتمادهم على الزراعة الميكانيكية .

ولأجل أن ينتقل قطار من مكان إلى مكان لابد له من وقود من الفحم أو الزيت ، وكذلك لأجل أن ترفع آلة الرى الماء من مكان منخفض إلى مكان مرتفع لابد لها من وقود مماثل .

ولو اقترح علينا مقترح أن نستعمل الخبز والخضر واللحوم وقودا لمثل هذه الآلات لاعتبرناه معتوها ، ومع ذلك فهذا ما يحدث فى مصر من أقصاها إلى أقصاها .

هل شاهدتم الفلاح وهو يرفع الماء بشادوفه ليسقى أرضه بالماء حفنة حفنة ؟ هل شاهدتم مئات العمال وهم يحملون الأحجار والمونة ويرصفون الطرق ويطهرون الترع ويحفرون المصارف ؟ ولكى تؤدى الآلة البشرية هذه الأعمال التافهة وأمثالها لابد لها من وقود . والوقود هنا هو الطعام أى الخبز واللحم والخضر التى لا بد لها

من أن تحترق فى جسم العامل ليؤدى العمل المطلوب منه ، كما يحترق الفحم فى داخل القطار أو آلة الرى لتؤدى العمل المطلوب منها . فهل تعجبون بعد هذا التفسير إذا قلت لكم إننا لكى نؤدى أبسط الأعمال فى مصر نستعمل أغلى أنواع الوقود وهو الطعام؟!

ان أول ما يلفت نظر الأمريكى الذى يصل حديثا إلى مصر هو العدد الهائل من العمال الذين يقومون بأعمال تؤديها الآلات الميكانيكية بسرعة وسهولة واقتصاد. والعدد الهائل من الباعة المتجولين الذين يحملون أرخص السلع يرودون شوارع المدن وأزقة القرى يحرقون الطعام من أجل الحصول على الطعام . فهل يجوز لنا وهذه حالتنا أن نقول إن بلادنا ليست مزدحمة بالسكان ، وانه يجب أن نستمر فى التكاثر بالسرعة ذاتها!

كثيراً ما نسمع الناس يرددون أن الفلاح المصرى أقوى فلاحى العالم وأقدرهم على الشدائد ، هذه خرافة يجب أن نمحوها من أذهاننا ، إذ لا سبيل الى الاصلاح ما دمنا نتمسك بهذه الأفكار ، لأنها تملق وتشجيع كبرياءنا القومى فنصدقها بدون فحص أو تمحيص .

فالفلاح المصرى لا يحصل على الغذاء المتوازن الكافى ، وهو لذلك يضعف تدريجياً وتقل مقاومته للامراض . وفضلا عن ذلك فإن ٩٠ ٪ من الفلاحين مصابون بمرضين طفيليين أو أكثر ، وهذه الطفيليات تشاركهم فى غذائهم الناقص ، بل تختص نفسها بأطيب ما فى الغذاء . وتنشأ عنها أعراض معوية تؤدى الى عدم استفادة الجسم من كل ما يتناوله من غذاء . وقد قدر المرحوم الدكتور خليل بك عبد الخالق ان هذه الطفيليات تنقص من قوى الفلاح بمقدار ٣٣ ٪ وتضعف ذكاءه وتقلل من إقدامه على مكافحة الحياة . وأكبر دليل على ذلك أننا نلجأ الى أهل الصعيد دون فلاحى الوجه البحرى للقيام بالأعمال الشاقة ، لأنهم يأتون من مناطق الحياض التى لم تتفش فيها هذه الأمراض الطفيلية بعد . وسيأتى الوقت الذى تتحول فيه أراضى الحياض إلى أراضى مشروعات فتنتشر فيها هذه الأمراض ويختفى من مصر العمال الأصحاء القادرون على تحمل المشاق . أما فلاح الوجه البحرى وأراضى المشروعات بالوجه القبلى فإن الأعمال التى يقوم بها من رى وحرث وعزق لا تحتاج الى قوى جسمانية كبيرة ، وهو غير قادر على الأعمال الشاقة ، وفضلا عن ذلك فإنه لا يعمل أكثر مما

يتراوح بين ١٢٠ و ١٥٠ يوما فى السنة ويبقى عاطلا بقية السنة .

فهل لديكم فكرة صحيحة عن الحياة اليومية لـ ٥٠ ٪ من المصريين وهم النصف الأهم من الشعب المصرى . أقصد بذلك المرأة لأنها هى المسئول الأول عن تربية وتنشئة أطفال الجيل الجديد ؟!

تقوم الفلاحة المصرية كل يوم قبل الشروق فتحمل جرتها الفارغة على رأسها . وتتجه نحو الترعة التى قد تبعد عن دارها أكثر من كيلومتر لتملأها ، ثم تعود مثقلة بحملها فتبدأ عملية العجن والخبز والطبخ وخدمة الحيوانات والدواجن والأطفال ، واطعامهم وتمريضهم . وعند العصر تقوم برحلتها الثانية اليومية الى الترعة لتنظيف أوانيها النحاسية وغسل ثياب الأسرة وتعود منهوكة القوى فتقوم على خدمة البيت ثم تكون آخر من يذهب إلى النوم وقلما يرتاح جنبها إلى الفراش طويلا ، فهناك طفل يئن تحت وطأة الحمى أو المرض أو يطالب بالطعام .

ورحلتها الأسبوعية إلى السوق هى كل المباهج والتنويع فى حياتها فتقطع الطريق الى السوق الذى يبعد فى العادة بضعة كيلومترات على قدميها وعلى رأسها ما تجمع لها من جبن وزبد وبيض خلال الأسبوع . وتحمل على صدرها طفلا ترضعه وفى أحشائها جنين لم يكتمل تكوينه وتجر خلفها طفلا أو طفلين وفى السوق تستبدل بمنتجات حيواناتها وطيورها التى تكون هى وأولادها فى أمس الحاجة اليها ذرة وتعود فى آخر النهار بحمل أكبر .

إن حياة الفلاحة هى إحراق للطعام من أجل الحصول على الطعام وإنتاج الأطفال.

وقد بلغ متوسط العمر للذكر سنة ١٩٣٩ فى البلاد كما يلى :

فى الهنـــد	٢٧ سنة
فى مصر	٣٥ سنة
فى البرازيـــل	٣٧ سنة
فى فرنســـا	٥٤ سنة
فى الولايات المتحدة	٦٢ سنة
فى هولانده ونيوزيلانده	٦٥ سنة

ولمتوسط العمر أثر عظيم على الانتاج العام للدولة . فكلما ازداد متوسط العمر ازداد الانتاج وكلما قل متوسط العمر نقص الانتاج إذا تساوت الظروف الأخرى.

ولتوضح ذلك نفرض أن هناك دولتين متشابهتين فى المساحة والثروة وعدد السكان ومستوى التعليم ، ولكنهما تختلفان فقط فى متوسط عمر أفرادهما. ففى الدولة الأولى يبلغ متوسط عمر الأفراد ٣٠ سنة وفى الثانية ٦٠ سنة ، ولنفرض أيضا أن عدد السكان فى كل منهما ٦ ملايين .

فيكون توزيع الأفراد فى الدولة الأولى كما يأتى :

مليونان من سن يوم واحد	إلى	١٠ سنوات
مليونان من سن ١٠ سنوات	إلى	٢٠ سنة
مليونان من سن ٢٠ سنة	إلى	٣٠ سنة

أما الدولة الثانية فيكون التوزيع فيها كما يأتى :

مليون واحد من سن يوم	إلى	١٠ سنوات
مليون واحد من سن ١٠	إلى	٢٠ سنة
مليون واحد من سن ٢٠	إلى	٣٠ سنة
مليون واحد من سن ٣٠	إلى	٤٠ سنة
مليون واحد من سن ٤٠	إلى	٥٠ سنة
مليون واحد من سن ٥٠	إلى	٦٠ سنة

فإذا فرضنا أن جميع أفراد هاتين الدولتين متعلمون تعليما جامعيا ، وأن سن المتخرج من الجامعة حوالى ٢٥سنة ، فإننا نجد أن عدد المتخرجين فى الجامعات فى الدولة الأولى فى أى وقت من الأوقات يبلغ مليونا فقط ، أو بعبارة أخرى نجد أن عدد المتعلمين فى هذه الدولة لا يتجاوز المليون أو $\frac{1}{6}$ عدد السكان ، أما بقية أفراد الدولة أى $\frac{5}{6}$ عددها فلا انتاج لهم .

أما الدولة الثانية ، فإن عدد الأفراد المتخرجين فى جامعاتها يكون فى كل وقت من الأوقات ٣,٥ ملايين أى أن عدد المتخرجين فيها يزيد عن ثلاثة أضعاف الدولة الأولى .

أضف إلى ذلك أن أقصى ما يكتسبه الرجل المتعلم كالطبيب والمهندس والمحامى والزراعي من الخبرة لن يزيد على خمس سنوات فى الدولة الأولى ، فى حين أن رجال الدولة الثانية يكتسبون خبرة ٣٥ سنة ، وبديهى أن هناك فرقا كبيرا بين انتاج ذوى الخبرة القليلة وذوى الخبرة الطويلة إذا تساوت الكفايات .

وإذا فرضنا أن جميع أفراد الدولتين يشتغلون عمالا وأن العامل لا يبدأ فى الإنتاج قبل سن الخامسة عشرة ، فان عدد العمال المنتجين فى الدولة الأولى لن يزيد عن ٣ ملايين فى حين أنه يبلغ ٤٫٥ ملايين فى الدولة الثانية ، أى أنها تزيد فى قوتها العمالية بمقدار ٥٠ ٪ وهناك أيضاً نجد أن خبرة العامل فى الدولة الأولى لن تتجاوز ١٥ سنة فى حين أنها تبلغ ٤٥ سنة فى الدولة الثانية وبديهى أيضا أن خبرة العامل وكثرة مرانته تؤثر تأثيراً كبيراً على مقدار الإنتاج وإتقان نوعه .

هذا مثل نظرى لا يطابق ما يحدث فى الطبيعة ، فإن الذى يحدث فعلا فى البلاد التى يكون فيها متوسط العمر قليلا أن يموت عدد هائل من الأطفال والشباب الذين لم يصلوا إلى سن الانتاج فتفقد الدولة ما كانت تنتظره منهم من خدمات وما تحملته من نفقات فى تربيتهم .

ومن هـــذا المثل النظرى أيضا يظهر لنا أن ٢٠ مليونا من المصريين لا يمكن أن ينتجوا إلا جزءا يسيرا مما ينتجه مثل هـــذا العدد من الأمريكان أو الهولنديين أو السويسريين اذا تساوت ظروف التعليم والثروة والصحة بسبب اختلاف متوسط عمر الفرد بيننا وبينهم . ويجب علينا بعد ذلك أن نسقط من كفايتنا الانتاجية مانعانيه من سوء الصحة ونقص التعليم والغذاء .

ويتبين من هذا أن إنتاجنا القومى لا يقل إذا نقص تعدادنا إلى النصف ورفعنا فى نفس الوقت مستوانا الصحى والتعليمى ومتوسط أعمارنا . ولا يتأتى رفع المستوى ما دامت الثروة القومية محدودة يتقاسمها عدد كثير من السكان يزدادون فى العـدد باطراد مستمر .

تشتد الدعاية فى السنوات الأخيرة لنشر الصناعة فى مصر بفكرة أن التصنيع السريع يساعد على رفع مستوى الحياة فتحل بذلك مشكلاتنا الاجتماعية . وليس

هناك شك فى أن التصنيع يزيد من ثروة البلاد . ولكن بشرط ألا يتزايد عدد السكان بسرعة تزيد على سرعة التصنيع .

فألمانيا واليابان تصنعتا بسرعة عظيمة ، ومع ذلك فإن مستوى الحياة كان فى ألمانيا بسبب كثرة السكان ½ ما هو عليه فى أمريكا . أما اليابان فان مستوى الحياة فيها كان ¼ ما هو عليه فى أمريكا . فالصناعة لم تحرر سكان هذه البلاد من الفقر والعوز . وبالرغم من كل ما فقدته اليابان من الأنفس بسبب الحرب والتخريب فإن سكانها الذين كانوا ٧٦ مليونا سنة ١٩٣٩ بلغوا الآن ٧٩ مليونا، وفى نفس الوقت فقدوا كوريا Korea ، ومنشوكو Manchuko وفرموزا Formosa

إن الدولة الصناعية التى فى حالة انتقال من الغنى إلى الفقر بسبب كثرة المواليد أشد خطرا على السلم العالمى من الدول التى تعيش معيشة الكفاف ، لأن فى مقدورها صنع آلات الحرب لتعتدى بها على جيرانها . أما الدول التى يزداد فيها عدد السكان دون أن تتصنع فهى عرضة لهجوم الغير ليستغلوا عمالها ومواردها الطبيعية بأبخس الأثمان ، فعلينا إذن إذا لم نجد من نسلنا أن نختار بين أن نتصنع بسرعة ونعتدى على جيراننا أو ألا نتصنع ونترك الغير يعتدى علينا .

إن أسباب الحروب فى أوربا يرجع أكثرها إلى ازدياد عدد السكان ، فأوربا التى كان عدد سكانها ٢٧٠ مليونا سنة ١٩٣٩ ستصير أشد خطرا سنة ١٩٧٠ عندما يصل عدد سكانها إلى ٤٥٠ مليونا . وسيحتاج هذا العدد إلى مساحات زراعية جديدة . ولما كانت لا توجد فى أوربا أراض اضافية صالحة للاستغلال فإنهم سيحاولون الاستيلاء على أراضى الغير .

إن نقص السكان قد لا ينهى الحروب كلها ، ولكنه بدون شك سيمنع الكثير منها ، فقد يمكن منع الدول من خوض حرب بسبب النعرة الوطنية أو الاختلافات الدينية ، ولكن الانسان لن يتردد فى قتل أخيه الإنسان إذا أحس بالجوع أو كان مهددا بالمجاعة .

بل إن الحروب القديمة التى اتخذت مظهرا دينيا لم تكن ترجع فى الحقيقة إلى الدين بل إلى ضيق الأرض بسكانها .

واليكم نموذجا واضحا من خطاب البابا Urbanii سنة ١٠٩٥ الذى يحض فيه أتباعه على الحرب الصليبية الأولى قال :

« يجب ألا تتقاعدوا من أجل أملاككم أو خوفا على أهلكم ، لأن الأرض التى تسكنونها يحيط بها البحر من كل النواحى وتحفها الجبال العالية . فهى تضيق بسكانها الكثيرين ، فضلا عن أن ما فيها من الثروة قليل . ولا يكفى ما تنتجه الأرض لإطعام أهلها . لهذا فانتم تقتلون بعضكم بعضا ، وتثيرون الحرب على إخوانكم ، فتهلكون من الطعنات التى تتبادلونها . فانتزعوا من صدوركم الحقد ، وقفوا المعارك . وتغاضوا عن الخلافات والجدل . وسيروا فى طريق الضريح المقدس . وانزعوا الأرض من الشعب الأثيم . وأخضعوها لأنفسكم . هذه الأرض التى يقول عنها الكتاب المقدس إنها تجرى باللبن والعسل » .

ويكاد يردد هذه الآراء كل زعيم دولة اعتدت على أخرى . ان الحريات الأربع التى كثر الكلام عنها منذ الحرب الماضية تحتاج إلى حرية خامسة : هى الحرية من زيادة النسل .

إذا أمكن لمصر أن تتقدم اقتصاديا سريعا بالتصنيع واستغلال مواردها الزراعية والمعدنية إلى أقصى حد ممكن ، فسيرتفع مستوى الحياة فيها بنفس النسبة . ولكن بشرط أن يبقى عدد السكان ثابتا . أما إذا ازداد السكان بنفس السرعة أو بسرعة تزيد عن سرعة التقدم الاقتصادى فإن حالة مجموع الشعب ستبقى على ما هى عليه أو تزداد سوءا ، أو بعبارة أخرى : إنه إذا زادت ثروة البلاد بنحو ٢٥ ٪ وازداد السكان بنسبة ٥٠ ٪ فإن الفقر سيشتد بالرغم من زيادة الثروة .

والتقدم الاقتصادى لا يسير بالسرعة التى تتمناها البلاد المتأخرة الفقيرة المكتظة بالسكان ، لأنه لأجل أن تتقدم هذه البلاد اقتصاديا لا بد لها من جيش كبير من العلماء والفنيين والاداريين . والعمال المتمرنين ذوى الخبرة الطويلة ، فضلا عن رءوس الأموال الكبيرة . وقد سبق لى أن بينت الصعوبة فى الحصول على أعداد كبيرة من ذوى الخبرة الطويلة إذا استمر متوسط عمر الفرد فى مصر صغيراً .

ثم إن متوسط دخل الفرد فى مصر قليل والغالبية الكبرى من المصريين لا يفيض

عن دخلهم شيء إطلاقا ، بل لا يكاد هذا الدخل يفي بحاجاتهم الضرورية . ولا يخفى ما لهذه الحقيقة من أهمية فى الحياة الاقتصادية . ذلك أن فائض الدخل هو أساس التقدم الاقتصادي لأن منه تمول المشروعات .

إن عدد الأغنياء فى مصر قليل فى الوقت الحاضر، وهؤلاء الأغنياء القليلون هم الذين يتوفر لديهم فائض من الدخل . وهم وحدهم الذين يمكنهم تمويل المشروعات الاقتصادية. وبما أن ما لديهم من المال محـــدود فلا بد أن تكون مشروعاتهم أيضا محدودة .

أما إذا قيل إنه من الممكن اقتراض المال اللازم من الخارج ، واستيراد الفنيين الأجانب ذوى الخبرة الطويلة ، فان الذى يستفيد من هذه المشروعات سيكون المال الأجنبي على حساب العامل المصرى الرخيص . وإذا قامت المشروعات الاقتصادية على المال الأجنبي والفن الاجنبي فإن البلاد تفقد استقلالها الاقتصادى . ولا يتوفر الاستقلال السياسى ما لم يكن مقرونا بالاستقلال الاقتصادى .

لست أقصد بذلك أننا يجب أن نستغنى عن المال أو الفن الاجنبي فمن الضرورى أن نستعين بهما على أن يكون ذلك بمقدار وإلا أصبحت مصر حقلا للاستغلال الاجنبي .

* * *

فى السنوات الاخيرة قامت فى البـــلاد دعاية قوية عن سوء توزيع الثروة فى مصر ، هذا التوزيع السيء الذى كان من نتيجته وجود الغنى الفاحش بجانب الفقر المدقع . ولعل الذى يسمع ما يقوله أصحاب هذه النظرية أو ما يكتبونه عنها يخيل إليه أن كل ما فى مصر من بؤس وشقاء يرجع إلى سوء التوزيع ، وأنه إذا أحسن التوزيع بزيادة الضرائب على الاغنيـاء زال الفقر وأصبح الجميع فى نعيم مقيم .

وقد لاقت هذه الآراء رواجا شديداً ، لأنها ذات عبارة براقة فضلا عن أنها قد تعبر عن رغبة مكبوتة عند الفقراء ، وهم السواد الأعظم من الشعب ، ولكنهـا لاتستند إلى أرقام .

فقد قدرت الثروة المصرية قبل الحرب بنحو ١٠٠٠ مليون جنيه ، وهى الآن تبلغ نحو ٤٠٠٠ مليون جنيه بسبب التضخم المالى . ولو وزعت هذه الثروة على سكان

مصر بالعدل والتساوى لخص كل فرد ٢٠٠ جنيه ، وإذا فرضنا أن كل ١٠٠ جنيه تنتج إيراداً سنوياً مقداره ١٠ ٪ فان الإيراد الصافى لكل مصرى سيبلغ ٢٠ جنيها فى السنة أو مايعادل ١٧٠ قرشاً فى الشهر ، وهو إيراد ضئيل لن يتبقى منه فائض مهما كان الانسان حريصا عليه . وقد قلنا قبل ذلك إن أهم مانحتاج اليه لتقوم البلاد بمشروعات اقتصادية نافعة هو وجود فوائض من إيرادات الأفراد يمكن تجنيبها لإنشاء هذه المشروعات .

ولست أريد بذلك أن يفهم أننى لا أوافق على فرض ضرائب تصاعدية مناسبة على الأغنياء كما يفعل غيرنا ، أو أننى أرى أن التوزيع الحالى للثروة فى مصر خال من العيوب ، فهناك مجال أوسع لتعديل الضرائب وإحسان توزيع الثروة . ولكنى أود أن أكرر أنه لو أخذ كل مالدى الأغنياء من فائض لما تحسنت حالة أغلبية الشعب تحسنا محسوسا ولاختفت فى نفس الوقت الفوائض التى لابد منها لإقامة المشروعات الاقتصادية .